منها مع وضع العلة والمعلولية بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض المتنا
هي الكلية الكل بحسب العلية المتفرعة عليها بحسب الرتبة حيث
يعتبر من الجانب المتناهي وبهذا يعبر عن ذلك المجموع تارة بـ قبل المعلول
الاخير وتارة بـ بعد المعلول الاول بمعنى الجملة هي جزئي السلسلة نفي
السلسلة عند تحققها وبقي كل جزء منها ولا يلزم من علتها للسلسلة
تقدم الشيء على نفسه فان قيل المجموع الذي هو العلة ايضا ممكن
محتاج الى علة اجيب بان علة المجموع الذي قبل ما فيه من المعلول الاخير
وهذا في كل مجموع قبله لا الى نهاية فان قيل ما بعد المعلول المحض لا يصلح
علة مستقلة لايجاد السلسلة لانه ممكن محتاج الى علة وهكذا كل مجموع
يفرض فلا توجد السلسلة الا بمعاونة من تلك العلل لانه ليس بكاف
في تحقق السلسلة بل لا بد من المعلول المحض ايضا قلنا هذا لا يقدح في
الاستقلال لان معناه عدم الافتقار الى ايجاده الى معاون علة خارج وقد
فرضنا ان علة كل مجموع امر داخل فيه لا خارج عنه والظاهر انه لا دخل للمعلول
الاخير في ايجاده فان قيل اذا اخذنا الجملة اعم من ان تكون سلسلة
واحدة غير متناهية على ما ذكرتم بطل المنع ايضا منه اذ ليس هنالك معلول
اخير او مجموع مرتب عليه قلنا لا نزاع في ان نجعل علتها الجزء الذي هو
المجموعات والغير المتناهية فان قيل نحن نقول لا نزاع علة الجملة
لا يجوز ان يكون جزءا منها لعدم اولوية بعض الاجزاء ولان كل جزء يفرض فعلته
اولى منه بان يكون علة الجملة لكونها اكثر تاثيرا قلنا لم لا يجوز الجزء الذي هو
قبل المعلول الاخير متعين للعلية لان غيره من الاجزاء لا يستقل بايجاد الجملة
على ما لا يخفى على الناظر بل منع ذلك وهو انا لا نسلم افتقار الجملة المجموعة
الى علة غير علل الاحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجودات الاحاد
المعللة كل منها بعلة وقوله انها ممكن محتاج عبارة بل هي ممكنات تحقق
كل منها بعلته من غير ان يلزم الافتقار الى علة اخرى وهذا ما يعني في احاد

الاجمال

الاجمال به يفتقر الى غير علل الاحاد وما بها الا وجودات الاحاد غير موجود
كل منها كلام خال عن التحصيل قوله الثاني يعني ان السلسلة جملة ترد
بنقصان واحد في طرفها التي نطبق بين الجملتين فان وقع بازاء كل جزء من التا
مة جزء من الناقصة لزم تساوي الكل والجزء والا لزم انقطاع الناقصة وتنا
هي التامة حيث لا تزيد عليها الا بواحد ونوقض اطراده بتسلسل الاعداد عند
الكل ومعلومات الله تعالى عندنا وحركات الافلاك عند الفلاسفة ولزوم انقطاع
الناقصة بتضعيف الواحد مرارا غير متناهية مع تضعيف الاثنين كذلك ومقدو
رات الله تعالى مع معلوماته ودورات زحل مع دورات القمر وما حله انه يجوز
ان يكون بازاء كل جزء جزء لعدم تناهيهما لا تناهيا وبهذا فان يسمى مثله تساويا
مع استحالته ووجه التفصي عن الضرورة وتخصيص الحكم عندنا بما دخل تحت
الوجود اذ الوهم ينقطع بانقطاعه وعندهم بما فيه من الموجود بالفعل
مترتب وضعا او طبعا اذ يمتنع التطبيق انما هو بحسب العقل فان لا يكفي تعين
العقل اجماله فقام في الكل وان اشترط التفصيل فيحصل لم يتم الحكم الوجه
الثاني ويسمى برهان التطبيق وعليه المعول وربما يدعى تناهيه الدليل
وجزء سلسلة غير متناهية الى علة محضة فتنقص من طرفها المتناهي
فيحصل جملتان احداهما من معلول محض والثانية من الذي فوقه ثم نطبق بينهما
بان وقع بازاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوي الجزء والكل وهو
محال وان لم يقع ولا يتصور ذلك بان يوجد جزء من التامة لا يكون بازائه جزء من
الناقصة لزم انقطاع الناقصة بالضرورة والتامة لا تزيد عليها الا بواحد
على ما هو المفروض فيلزم تناهيها ضرورة ان الزائد على المتناهي متناه واعترض
بوجهين احدهما نقض اطراد الدليل فانه لو صح لزم ان لا تكون الاعداد متنا
هية لانا نفرض جملة من الواحد الى غير النهاية واخرى من الاثنين الى غير
النهاية ثم نطبق بينهما وتناهي الاعداد باطل بالاتفاق وان تكون معلومات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)